



#	المادة قبل التعديل	المادة بعد التعديل	أسباب التعديل
4	المشاركة والتملك في الشركات: يجوز للشركة إنشاء شركات بمفردها ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة مقفلة بشرط ألا يقل رأس المال عن (5) خمسة ملايين ريال سعودي كما يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق الاشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن. كما يجوز للشركة أن تتصرف في هذه الأسهم أو الحصص على ألا يشمل ذلك الوساطة في تداولها	المشاركة والتملك في الشركات: يجوز للشركة إنشاء شركات بمفردها كما يملك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق تأسيس الشركات مع الغير في الشركات بما لا يخالف الأنظمة واللوائح ذات العلاقة وذلك استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن، كما يجوز للشركة أن تتصرف في هذه الأسهم أو الحصص على ألا يشمل ذلك الوساطة في تداولها.	-التوافق مع أهداف الشركة، وليس له علاقة بنظام الشركات الجديد. -التعديل يرفع التقييد الوارد في المادة سابقاً، وذلك بتحديد رأس المال وشكل الشركات
7	رأس المال: حدد رأس مال الشركة بمبلغ 60,000,000 ريال ستون مليون ريال سعودي مقسم إلى 6,000,000 سهم ستة مليون سهم متساوية القيمة، تبلغ القيمة الاسمية لكل منها 10 ريال سعودي عشرة ريالات سعودية وكلها أسهم عادية نقدية.	رأس المال: حدد رأس مال الشركة بـ 74,285,640 أربعة وسبعون مليون ومئتان وخمسة وثمانون ألف وستمئة وأربعون ريال سعودي مقسم إلى 7,428,564 سبعة مليون وأربعمئة وثمانية وعشرون ألف وخمسمئة وأربعة وستون سهم أسعي عادي نقدي متساوية القيمة قيمة كل منها (10) ريال سعودي، وجميعها أسهم عادية عينية ونقدية ويجوز تقسيمها إلى أسهم ذات قيمة اسمية أقل أو دمجها بحيث تمثل أسهماً ذات قيمة اسمية أعلى، وذلك وفق الضوابط اللازمة لذلك.	-تعديل بناء على نظام الشركات الجديد. -إضافة مرونة أكثر في حال ارادت الشركة تقسيم أسهمها، كذلك يشمل التعديل برأس المال الجديد
8	اكتتب المؤسسون في كامل أسهم رأس المال البالغة (6.000.000) سهم (ستة مليون سهم) مدفوعة بالكامل	اكتتب المساهمون في كامل أسهم رأس المال البالغة (6.000.000) سهم (ستة مليون سهم) مدفوع منها 64,285,640 أربعة وستون مليون ريال ومئتين وخمسة وثمانين ألف وستمئة وأربعون ريال سعودي.	بيان التعديل الجديد لرأس المال المصرح به والمدفوع.
11	تداول الأسهم لا يجوز تداول الأسهم التي يكتتب بها المؤسسون إلا بعد نشر القوائم المالية عن سنتين مائتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة. ويؤشر	تداول الأسهم : وفي حال رغب أي من المساهمين بيع أسهمه أو أفلس أو جرت تصفيته أو حكم عليه بالإعسار أو انقضى الشخص الاعتباري – إن كان مساهماً- بأي حالة من حالات انقضاء الشركات، أو كان عرضة لأي من الحالات التي توجب بيع أسهمه بموجب	تم إلغاء المدة المذكورة في المادة في نظام الشركات الجديد.



حكم قضائي أو قرار تنفيذ حكم، يكون للمساهمين الآخرين أو للشركة حق الأولوية لشراء الأسهم بالمزايدة وفق دعوة رئيس المجلس في يوم محدد، على أن يرسل طلب استعمال حق الأولوية بالشراء خلال خمسة عشرة يوماً إلى الشركة أو الجهة المختصة وتودع قيمة الشراء حساب الشركة أو الجهة المختصة. ولا يجوز للمساهم رهن أسهمه في الشركة الا وفق عقد الرهن المعلن من وزارة التجارة، مع مراعاة كافة الأنظمة والتعليمات الخاصة برهن الأسهم لشركات المساهمة غير المدرجة، وتقع المسؤولية على المساهم الراهن والمرتهن والدائن المستفيد - إن كان غير المرتهن- في الالتزام بهذه الأنظمة والتعليمات.

لا يجوز للمساهم هبة أو وقف أو اجراء وصية على أسهمه إلا بعد اشعار رئيس المجلس كتابةً والذي بدوره يُبلغ المساهمين ولهم جميعاً حق الأولوية لشراء الأسهم بالمزايدة وفق دعوة رئيس المجلس في يوم محدد ، على أن يرسل طلب استعمال حق الأولوية بالشراء خلال ستون يوماً إلى الشركة، وتودع قيمة الشراء حساب الشركة لتسليمها للمساهم البائع، وإذا انقضت الستون يوماً دون تقدم أحد جاز للمساهم اجراء وصيته أو هبة الأسهم أو وقفها .

يجوز للشركة شراء أسهمها بما يتوافق مع نظام الشركات.

على صكوك هذه الأسهم بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والمدة التي يمنع فيها تداولها.

ومع ذلك يجوز خلال مدة الحظر نقل ملكية الأسهم وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر أو من ورثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير أو في حالة التنفيذ على أموال المؤسس المعسر أو المفلس، على أن تكون أولوية امتلاك تلك الأسهم للمؤسسين الآخرين.

وتسري أحكام هذه المادة على ما يكتتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء مدة الحظر

زيادة رأس المال:

3- للمساهم المالك للسهم وقت صدور قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة رأس المال الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة التي تصدر مقابل حصص نقدية، ويبلغ هؤلاء بأولويتهم بالنشر في جريدة يومية أو بإبلاغهم بوساطة البريد المسجل عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب، ومدته وتاريخ بدايته وانتهائه.

تخفيض رأس المال:

زيادة رأس المال:

3- للمساهم المالك للسهم وقت صدور قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة رأس المال الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة التي تصدر مقابل حصص نقدية ويبلغ بخطاب مسجل على عنوانه الوارد في سجل المساهمين أو من خلال وسائل التقنية الحديثة، وبقرار زيادة رأس المال وكيفيته، وشروط الاكتتاب وتاريخ بدايته، ونهايته، وذلك بالمراعاة لنوع وفئة السهم الذي يملكه.

تخفيض رأس المال:

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.



للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال إذا زاد على حاجة الشركة أو إذا منيت بخسائر. ويجوز في الحالة الأخيرة وحدها تخفيض رأس المال إلى ما دون الحد المنصوص عليه في المادة التاسعة والخمسين من نظام الشركات. ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة بيان في الجمعية العامة يعده مجلس الإدارة عن الأسباب الموجبة للتخفيض والتزامات الشركة وأثر التخفيض في الوفاء بهذه الالتزامات. ويرفق بهذا البيان تقرير مراجع حسابات الشركة.

وإذا كان تخفيض رأس المال نتيجة زيادته على حاجة الشركة، وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال خمسة وأربعين يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لاتخاذ قرار التخفيض، على أن يرفق بالدعوة بيان يوضح مقدار رأس المال قبل التخفيض وبعده، وموعد عقد الاجتماع وتاريخ نفاذ التخفيض، فإن اعترض أحد الدائنين وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور، وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم له ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً، وللدائن الذي أخطر الشركة باعتراضه على التخفيض ولم يتم الوفاء بدينه إذا كان حالاً، أو تقديم ضمان كاف للوفاء به إذا كان آجلاً أن يتقدم إلى الجهة القضائية المختصة قبل التاريخ المحدد لعقد الجمعية العامة غير العادية لاتخاذ قرار التخفيض.

إدارة الشركة:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ثلاثة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة لا تزيد عن أربع سنوات واستثناء من ذلك تم تعيين أول مجلس إدارة للشركة لمدة خمس سنوات.

المركز الشاغر في المجلس:

إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة كان للمجلس أن يعين عضواً مؤقتاً في المركز الشاغر على أن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاية ويجب أن يبلغ بذلك السجل التجاري خلال خمسة عشر يوم من تاريخ التعيين وأن يعرض التعيين

للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال إذا زاد على حاجة الشركة أو إذا منيت بخسائر. ويجوز في الحالة الأخيرة وحدها تخفيض رأس المال إلى ما دون الحد المنصوص عليه في المادة (الرابعة والخمسين) من نظام الشركات. ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير خاص يعده مراجع الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة وعن أثر التخفيض في هذه الالتزامات.

وإذا كان تخفيض رأس المال نتيجة زيادته على حاجة الشركة، وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيس. فإن اعترض أحد الدائنين وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور، وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم له ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.

إدارة الشركة:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (3) ثلاثة أعضاء من المساهمين أو من غيرهم تنتخبهم الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، واستثناء من ذلك عين المؤسسون أول مجلس إدارة للمدة المحددة في قرار الجمعية التحويلية.

المركز الشاغر في المجلس:

إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة كان للمجلس أن يعين عضواً مؤقتاً في المركز الشاغر بحسب الترتيب في الحصول على الأصوات في الجمعية التي انتخبت المجلس، على أن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاية

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.



على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها ويكمل العضو الجديد مدة سلفه. وإذا لم تتوافر الشروط اللازمة لانعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات أو هذا النظام وجب على بقية الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال ستين يوماً لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء، ويجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من الجهة القضائية المختصة أن تعين من ذوي الخبرة والاختصاص وبالعدد الذي تراه مناسباً من يتولى الإشراف على إدارة الشركة ويدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد خلال (تسعين) يوماً لانتخاب مجلس إدارة جديد أو اكمال العدد اللازم لأعضاء مجلس الإدارة بحسب الاحوال أو أن يطلب حل الشركة

صلاحيات المجلس :

11- وضع الخطط والسياسات والإستراتيجيات والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها ومراجعتها بشكل دوري.

12- وضع الأنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها.

13- إعداد سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها، دون الإخلال بالأحكام الإلزامية في هذه اللائحة.

14- اعتماد المركز المالي والقوائم المالية والميزانية السنوية للشركة.

15- وضع السياسات والإجراءات التي تضمن تقييد الشركة بالأنظمة واللوائح.

16- عرض أي مسألة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة.

17- لموافقة على الدخول في المناقصات والمزايدات الحكومية على أنواعها ومهما كانت قيمتها

ط- تأجير الأراضي واستئجارها ورهنها وفك الرهن والمفاوضة والموافقة على إبرام كافة العقود والوثائق والصكوك المتعلقة

ويجب أن تبلغ بذلك الوزارة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ التعيين وأن يعرض التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها ويكمل العضو الجديد مدة سلفه. وإذا لم تتوافر الشروط اللازمة لانعقاد مجلس الادارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات أو هذا النظام وجب على بقية الاعضاء دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال ستين يوماً لانتخاب العدد اللازم من الاعضاء.

صلاحيات المجلس :

إضافة جديدة على المادة

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد. يعطي هذا التعديل مرونة أكثر للمجلس في القروض طويلة الأجل.



بذلك والتوقيع عليها أمام كاتب العدل والجهات المختصة الأخرى وتسليم الثمن واستلامه والقبض والدفع والتنازل.

18- فتح وإدارة وتشغيل وإقفال الحسابات البنكية والحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية منها كانت مدتها وحتى تلك التي تتجاوز مدتها ثلاث سنوات من صناديق التمويل الحكومية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية أية شركات أو مؤسسات ائتمانية أو أفراد والمفاوضة والموافقة على وإبرام والتوقيع على جميع العقود والاتفاقيات المتعلقة بها وإصدار خطابات الضمان لصالح الغير، وتحرير سندات الأمر والأوراق التجارية المتداولة الأخرى في جميع أنواع التعاملات البنكية والاتفاقيات ك- الموافقة على إقامة شركات تابعة وفروع ومكاتب وتوكيلات للشركة والاشتراكات والمساهمة في أي من الشركات والتوقيع على عقود تأسيسها وتعديلاتها وملاحقتها وبيع وشراء ورهن كل أو جزء من الحصص والأسهم وحقوق الملكية والمصالح في أي من الشركات التابعة .

19- تشكيل لجنة المراجعة واللجان الأخرى المنبثقة عن المجلس.

20- تعيين الرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين ومراقبة أداؤهم واستبدالهم عند الحاجة والإشراف على آلية التعاقب بينهم.

21- إدارة ومراقبة تعارض المصالح المحتملة في الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك إساءة التصرف بأصول الشركة وانتهاك المعاملات مع الأطراف ذو العلاقة.

22- الاستعانة بمن يراه من المستشارين والخبراء السعوديين وغير السعوديين وتحديد مكافاتهم المالية.

يمارس المساهم الرقابة على مجلس الإدارة وفقاً لأحكام نظام الشركات ولايجوز للمساهمين التدخل في أعمال مجلس الإدارة ولا أعمال الإدارة التنفيذية ما لم يكون عضواً في مجلس إدارتها أو يعمل في إدارتها التنفيذية أو يكون تدخله عن طريق الجمعية العامة وفقاً لاختصاصاتها.

يشترط موافقة الجمعية العامة عند بيع تم بيع أصول الشركة تتجاوز قيمتها (خمس مائة) من قيمة مجموع



اصولها سواء تم البيع من خلال صفقة واحدة أو عدة صفقات وفي هذه الحالة تعتبر الصفقة التي تجاوز نسبة (خمس) في المائة) من قيمة الاصول هي الصفقة التي يلزم موافقة الجمعية العامة عليها وتحسب هذه النسبة من تاريخ أول تمت من خلال (اثني عشر) شهراً السابقة.

لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً من أي نوع إلى أي من أعضاء مجلس إدارتها ولا يجوز لها عقد كفالة أو تقديم ضمانات تتعلق بقرض يعقده أي منهم مع الغير ويسري ذلك على كل قرض أو كفالة يقدم لأي من اقاربه ويعد باطلاً كل عقد يتم بالمخالفة لذلك ، ويحق للشركة مطالبة المخالف امام الجهة القضائية المختصة بالتعويض عما قد يلحقها من ضرر ، ويجوز استثناء القروض والضمانات التي تمنحها الشركة وفق برامج تحفيز العاملين فيها التي تمت الموافقة عليها وفق أحكام هذا النظام أو بقرار من الجمعية العامة.

إضافة جديدة في آخر المادة بما يتوافق مع نظام الشركات الجديد.

مكافأة أعضاء المجلس:

مع الاخذ بالاعتبار أن تكون المكافآت عادلة وشفافة ومحفزة وتناسب مع أداء العضو وأداء الشركة

صلاحيات الرئيس والنائب والعضو المنتدب الرئيس التنفيذي وأمين السر:

يعين مجلس الإدارة من بين أعضاءه رئيساً ونائباً للرئيس ويجوز له أن يعين عضو منتدب أو رئيس تنفيذي.

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد

كما يختص الرئيس التنفيذي بالصلاحيات التي يعينها له مجلس الإدارة وعليه مراعاة التعليمات الموجهة له من قبل المجلس، وتكون المكافأة له عادلة وشفافة ومحفزة وتناسب مع أدائه وأداء الشركة بالإضافة إلى الراتب والبدلات والمزايا النقدية أو العينية وفق لوائح الشركة الداخلية وبما يتوافق مع نظام الشركات ولوائحه

مكافأة أعضاء المجلس:

إضافة جديدة على المادة

19

صلاحيات الرئيس والنائب والعضو المنتدب وأمين

20

السر:

إضافة جديدة



اجتماعات المجلس:

21

يجتمع مجلس الادارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة بدعوة من رئيسه وتكون الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال، ويجب على رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب إليه ذلك اثنان من الأعضاء وتوجه الدعوة لكل عضو بالبريد المسجل أو على عنوانه الوطني أو بريده الإلكتروني أو بأي وسيلة الكترونية حديثة قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة أيام عمل على الأقل، ويجوز أن ينعقد مجلس الادارة خارج مقر الشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر بدون انعقاد المجلس، ويكون الحضور شخصياً أو عبر الوسائل الإلكترونية المحددة من رئيس المجلس.

اجتماعات المجلس:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أربع اجتماعات في السنة على الأقل، بما لا يقل عن اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر، وتكون الدعوة كتابية ويجوز أن تسلم باليد أو ترسل بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني أو بالبريد المسجل وذلك قبل خمسة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع، مالم يتفق أعضاء المجلس على خلاف ذلك، ويجوز عقد الاجتماع باستخدام وسائل التقنية الحديثة ويجب على رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى ما طلب إليه ذلك كتابة أحد الأعضاء لمناقشة أي موضوع أو أكثر .

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.

مداولات المجلس:

23

تثبت مداولات مجلس الادارة وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرون وأمين السر وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس مجلس الادارة وأمين السر.

تثبت مداولات مجلس الإدارة وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرون وأمين السر وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس المجلس وأمين السر ويجوز استخدام وسائل التقنية الحديثة للتوقيع واثبات المداولات والقرارات وتدوين المحاضر، ويجوز للمجلس ان يصدر قرارات عن طريق عرضها على جميع الأعضاء بدون عقد اجتماع- بالموافقة عليها كتابياً عن طريق عرضها على جميع الأعضاء متفرقين، ما لم يطلب أحد الأعضاء اجتماع المجلس للمداولة فيها. ولا تكون هذه القرارات صحيحة الا إذا وقع عليها أغلبية الأعضاء، وتعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول اجتماع تال.

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.

دعوة الجمعيات:

29

تنعقد الجمعيات العامة أو الخاصة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة، وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في هذا النظام وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد إذا طلب ذلك مراجع الحسابات أو لجنة المراجعة أو عدد من المساهمين يمثل (5%) من رأس المال

تنعقد الجمعيات العامة أو الخاصة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة. وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية خلال ثلاثين يوماً إذا طلب ذلك مراجع الحسابات أو لجنة المراجعة أو مساهم أو أكثر تمثل ملكيتهم ما نسبته عشرة في المائة من أسهم الشركة التي لها حقوق تصويت

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.



ويجب أن يبين الطلب البنود المطلوب أن يصوت عليها المساهمون، ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية للانعقاد إذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات. وتنشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة عبر وسائل تقنية الاتصال الحديثة أو بالبريد أو بإرسال رسائل نصية أو عبر البريد الإلكتروني قبل الميعاد المحدد للانعقاد بواحد وعشرون (21) يوماً على الأقل، على أن تتضمن الدعوة على الأقل ما يأتي:

أ- بيان صاحب الحق في حضور اجتماع الجمعية وحقه في إنابة من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة، وبيان حق المساهم في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة وكيفية ممارسة حق التصويت. ب- مكان عقد الاجتماع، وتاريخه، وموعده.

ج- نوع الجمعية سواء كانت عامة أو خاصة.

د- جدول أعمال الاجتماع متضمناً البنود المطلوب تصويت المساهمين عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للشركة توجيه الدعوة لانعقاد الجمعيات العامة والخاصة لمساهميها عن طريق وسائل التقنية الحديثة. وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال الجهة المختصة وذلك خلال المدة المحددة للنشر.

المناقشة في الجمعيات:

لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة في شأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات. ويجب على المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر. وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير مقنع، احتكم إلى الجمعية، وكان قرارها في هذا الشأن نافذاً.

على مجلس الإدارة عند إعداد جدول أعمال الجمعية العامة أن يأخذ في الاعتبار الموضوعات التي يرغب المساهمون في ادراجها. ويحق لمساهم أو أكثر يمثلون (عشرة في المائة) من أسهم الشركة التي لها حقوق تصويت على الأقل إضافة موضوع وأكثر إلى جدول الأعمال عند إعداده، وللجهة المختصة

على الأقل. ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية للانعقاد إذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.

وتنشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في صحيفة يومية توزع في مركز الشركة الرئيس قبل الميعاد المحدد

للانعقاد بواحد وعشرون يوماً على الأقل. ومع ذلك يجوز الاكتفاء بتوجيه الدعوة في الميعاد المذكور إلى جميع

المساهمين بخطابات مسجلة أو على البريد الإلكتروني للمساهم المعتمد في سجل المساهمين أو العنوان الوطني.

وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى الوزارة، وذلك خلال المدة المحددة للنشر

المناقشة في الجمعيات:

لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة في شأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات. ويجب على المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر. وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير مقنع، احتكم إلى الجمعية، وكان قرارها في هذا الشأن نافذاً.

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.



تعديل هذه النسبة ويجب على مجلس الإدارة أفراد كل موضوع من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة في بند مستقل، وعدم الجمع بين الموضوعات المختلفة جوهرياً تحت بند واحد، وعدم وضع الأعمال والعقود التي يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها ضمن بند واحد بغرض التصويت على البند كاملاً

تشكيل اللجنة:

تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة مراجعة مكونة من ثلاثة أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو غيرهم ويحدد في القرار مهمات اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها.

تعيين مراجع الحسابات:

يجب أن يكون للشركة مراجع حسابات أو أكثر من بين مراجعي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة، تعيينه الجمعية العامة وتحدد أتعابه ومدة عمله، ويجوز إعادة تعيينه على ألا تتجاوز المدة المقررة في اللوائح ذات العلاقة، ويجوز للجمعية أيضاً في كل وقت عزله مع عدم الإخلال بحقه في التعويض عن الضرر الذي يلحق به إذا كان له مقتضى. ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجهة المختصة بقرار العزل وأسبابه، وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ صدور القرار.

تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة مراجعة مكونة من ثلاثة أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو غيرهم ويحدد في القرار مهمات اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها.

تعيين مراجع الحسابات:

يجب أن يكون للشركة مراجع حسابات أو أكثر من بين مراجعي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة، تعيينه الجمعية العامة وتحدد أتعابه ومدة عمله، ويجوز إعادة تعيينه على ألا تتجاوز المدة المقررة في اللوائح ذات العلاقة، ويجوز للجمعية أيضاً في كل وقت عزله مع عدم الإخلال بحقه في التعويض عن الضرر الذي يلحق به إذا كان له مقتضى. ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجهة المختصة بقرار العزل وأسبابه، وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ صدور القرار.

تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة مراجعة مكونة من ثلاثة أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو غيرهم ويحدد في القرار مهمات اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها.

الوثائق المالية:

3على رئيس مجلس الإدارة أن يزود المساهمين بالقوائم المالية للشركة، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراجع الحسابات، ما لم تنشر في أي من وسائل التقنية الحديثة. وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل. وعليه أيضاً إيداع هذه الوثائق وفقاً لما تحدده اللوائح.

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية، والتكاليف الأخرى على الوجه الآتي :

1- للجمعية العامة العادية -عند تحديد نصيب الأسهم في صافي الربح- أن تقرر تكوين احتياطات، وذلك بالقدر الذي

تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة مراجعة مكونة من ثلاثة أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو غيرهم ويحدد في القرار مهمات اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها.

تعيين مراجع الحسابات:

يجب أن يكون للشركة مراجع حسابات أو أكثر من بين مراجعي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة، تعيينه الجمعية العامة سنوياً وتحدد مكافأته ومدة عمله، ويجوز للجمعية أيضاً في كل وقت تغييره مع عدم الإخلال بحقه في التعويض إذا وقع التغيير في وقت غير مناسب أو لسبب غير مشروع.

تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة مراجعة مكونة من ثلاثة أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو غيرهم ويحدد في القرار مهمات اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها.

الوثائق المالية:

3على رئيس مجلس الإدارة أن يزود المساهمين بالقوائم المالية للشركة، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراجع الحسابات، ما لم تنشر في جريدة يومية توزع في مركز الشركة الرئيس. وعليه أيضاً أن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى الوزارة وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية على الوجه الآتي :

1- يجنب (10%) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية على الوجه الآتي :

1- يجنب (10%) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا

37

41

44

45



يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة قدر الإمكان على المساهمين. وللجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من صافي الأرباح مبالغ لإنشاء مؤسسات اجتماعية لعاملي الشركة أو لمعاونة ما يكون قائماً من هذه المؤسسات.

2- تحدد الجمعية العامة النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطات إن وجدت.

3- تحدد الجمعية العامة ما يتم توزيعه من احتياطات قرر المساهمون سابقاً تجنيبها، بما في ذلك أي احتياطات تم تجنيبها وفقاً لأي متطلبات نظامية تسبق تاريخ اعتماد هذا النظام.

4- يجوز للشركة توزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي، وللجمعية أن تفوض مجلس الإدارة بذلك بموجب قرار يجدد سنوياً.

5- يجب على مجلس الإدارة تنفيذ قرار الجمعية العامة في شأن توزيع الأرباح على المساهمين المقيدين خلال 15 يوم عمل من تاريخ استحقاق هذه الأرباح المحدد في قرار الجمعية العامة، أو في قرار مجلس الإدارة القاضي بتوزيع أرباح مرحلية.

خسائر الشركة:

1- إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر، وجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن ذلك وعما توصل اليه من توصيات بشأن تلك الخسائر خلال ستين يوماً من تاريخ علمه ببلوغها هذا المقدار. ودعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر، للنظر في استمرار الشركة مع اتخاذ أي من الاجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر، أو حلها.

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.

التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور (30%) من رأس المال المدفوع.

2- للجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي اتفاقي وتخصيصه لغرض أو أغراض معينة يحددها مجلس إدارة الشركة.

3- للجمعية العامة العادية أن تقرر تكوين احتياطات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة قدر الإمكان على المساهمين. وللجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من صافي الأرباح مبالغ لإنشاء مؤسسات اجتماعية لعاملي الشركة أو لمعاونة ما يكون قائماً من هذه المؤسسات.

4- يوزع من الباقي بعد ذلك دفعة أولى المساهمين تمثل 5% من رأس المال المدفوع.

5- مع مراعاة الأحكام المقررة في المادة (20) من هذا النظام، والمادة (76) من نظام الشركات يخصص بعد ما تقدم نسبة (5%) من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة على أن يكون استحقاق هذه المكافأة متناسباً مع عدد الجلسات التي يحضرها العضو، ويوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح.

يجوز للشركة توزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي، وللجمعية أن تفوض مجلس الإدارة بذلك بموجب قرار يجدد سنوياً.

خسائر الشركة:

1 إذا بلغت خسائر شركة المساهمة نصف رأس المال المدفوع، في أي وقت خلال السنة المالية، وجب على أي مسؤول في الشركة أو مراجع الحسابات فور علمه بذلك إبلاغ رئيس مجلس الإدارة، وعلى رئيس مجلس الإدارة إبلاغ أعضاء المجلس فوراً بذلك، وعلى مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من علمه بذلك دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال



2-تعد الشركة منقضية بقوة نظام الشركات إذا لم تجتمع الجمعية العامة غير العادية خلال المدة المحددة في الفقرة (1) من هذه المادة، أو إذا اجتمعت وتعذر عليها إصدار قرار في الموضوع، أو إذا قررت زيادة رأس المال وفق الأوضاع المقررة في هذه المادة ولم يتم الاكتتاب في كل زيادة رأس المال خلال تسعين يوماً من صدور قرار الجمعية بالزيادة.

تنطبق على الشركة أحكام نظام الشركات والأنظمة واللوائح الأخرى ذات العلاقة فيما لم يتطرق له هذا النظام، ويودع هذا النظام وينشر طبقاً لأحكام نظام الشركات ولوائحه.

تعديل بناء على نظام الشركات الجديد.

الشركة أو تخفيضه وفقاً لأحكام نظام الشركات وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في هذا نظام الشركات .

2-وتعد الشركة منقضية بقوة نظام الشركات إذا لم تجتمع الجمعية العامة خلال المدة المحددة في الفقرة (1) من هذه المادة، أو إذا اجتمعت وتعذر عليها إصدار قرار في الموضوع، أو إذا قررت زيادة رأس المال وفق الأوضاع المقررة في هذه المادة ولم يتم الاكتتاب في كل زيادة رأس المال خلال تسعين يوماً من صدور قرار الجمعية بالزيادة

يودع هذا النظام وينشر طبقاً لنظام الشركات.